

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى قرارَي مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١١١ (٢٠١٣)، اللذين طلب إلي فيهما المجلس أن أضع معايير يتحدد في ضوءها متى يكون من المناسب نشر عملية لحفظ السلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة، وأن أعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي بهدف إجراء استعراض مشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأعرض الخيارات والتوصيات على المجلس بحلول ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وعلى هذا الأساس، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بإيفاد بعثة مشتركة (البعثة المشتركة) إلى الصومال لوضع معايير لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وتقييم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتمشياً مع تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69)، وبالنظر إلى التدهور الأخير في الحالة الأمنية في الصومال، ولا سيما الهجوم الذي تعرض له مجمّع الأمم المتحدة المشترك في ١٩ حزيران/يونيه في مقديشو، وقُتل فيه أحد موظفي الأمم المتحدة، وثلاثة من موظفي شركة متعاقدة مع الأمم المتحدة، وأربعة حراس أمن من غير العاملين لدى الأمم المتحدة، طلبتُ أيضاً إلى البعثة المشتركة أن تقدم توصيات بخصوص أمن موظفي الأمم المتحدة.

وقامت البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بمهمتها في الفترة بين ٢٦ آب/أغسطس و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وضمت البعثة، التي كانت تحت قيادة كل من إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، خبراء عسكريين وسياسيين وخبراء في شؤون الشرطة واللوجستيات من إدارات الأمم المتحدة ذات الاختصاص، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى بعض الدول الأعضاء



والاتحاد الأوروبي. وزارت البعثة جميع القطاعات الأربعة التي تنتشر بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأجرت مشاورات مع الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين في الصومال، وكذلك في أديس أبابا ونيروبي. وترد النتائج التي توصلت إليها البعثة المشتركة مقتضبة في التقرير الذي أعدته البعثة ونظر فيه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

معايير نشر عملية لحفظ السلام

فيما يتعلق بنشر عملية لحفظ السلام في الصومال تابعة للأمم المتحدة، أود أن أذكر بالمشورة المقدمة في تقرير المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/69)، الفقرة ٨٣). فقد أشرت في ذلك التقرير إلى أن الاتحاد الأفريقي يحظى بميزة نسبية في تقديم الدعم العسكري، بالنظر إلى السياق الحالي للعمليات القتالية الجارية في الصومال. وينبغي معاودة النظر في خيار إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة عندما تنتهي العمليات القتالية التقليدية ضد حركة الشباب، بالتشاور مع السلطات الصومالية.

وأهم ما توصلت إليه البعثة المشتركة أنه لكي يتحقق الحد الأدنى من الظروف الأمنية اللازمة لتوطيد السلام في الصومال، لا بد من مواصلة إضعاف قدرة متمردي حركة الشباب على شن الهجمات غير المتناظرة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تُستأنف الحملة العسكرية ضد حركة الشباب بكل فعالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في وقت وجيز إلى إضعاف قدرة الحركة على السيطرة على المواقع الاستراتيجية الرئيسية، ومن ثم إضعاف قدرتها على تجنيد الأشخاص وتدريبهم وتمويل عملياتها باستعمال القوة.

وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري تحسين قدرة القوات الصومالية على الاحتفاظ تدريجياً بالسيطرة على المناطق المستعادة من حركة الشباب، وذلك بدعم متزايد من الشرطة الوطنية الصومالية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن شأن تطورات من هذا القبيل أن تؤدي بدورها إلى تهيئة بيئة أكثر أماناً للعملية السياسية في المدن الرئيسية. وتقع المسؤولية على عاتق السلطات الصومالية، تدعمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في كفالة أن يتم في الوقت المناسب نشر الإدارات المحلية المتفق عليها لممارسة السلطة وتقديم الخدمات في المناطق المستعادة حديثاً، وتنسيق الجهود العسكرية بالتوازي مع ما يُحرز من تقدم في الإدارة السياسية وتقديم الخدمات.

وخلُصت البعثة المشتركة إلى أن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة أعلاه ينبغي أن يمكن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من التقليل التدريجي للدور القتالي الذي تضطلع

به، والانتقال إلى الاضطلاع بدور الإشراف والتدخل السريع دعماً لقوات الأمن الوطني الصومالية. وعندها يمكن أن يُقلص حجم بعثة الاتحاد الأفريقي، وتسليم المهام لعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إذا اتخذ مجلس الأمن قراراً في هذا الاتجاه. وينبغي أن يفضي تعاقب التطورات على هذا النحو إلى استعادة السيطرة على المزيد من الأهداف الاستراتيجية العسكرية الرئيسية والاحتفاظ بها تحت السيطرة.

ولرصد ما يُحرز من تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، حددت البعثة المشتركة مجموعة من المعايير التي من شأنها أن تمهد الطريق لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب، باعتبار ذلك خطوة صوب القيام في نهاية المطاف بتسليم المهام إلى المؤسسات الأمنية الصومالية تسليماً كاملاً. وهذه المعايير هي: (أ) الاتفاق السياسي على إقرار رؤية اتحادية وتشكيل الإدارات والمقاطعات؛ (ب) توسيع نطاق سلطة الدولة من خلال الإدارات المحلية في المناطق المستعادة، انسجماً مع أحكام الدستور المؤقت؛ (ج) إضعاف حركة الشباب إلى الحد الذي لا تعود فيه قوة فعالة، وذلك من خلال استراتيجية شاملة تتكامل فيها العناصر السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ (د) تحقيق تحسن ملموس في الحالة الأمنية المادية، وذلك بخفض عدد الهجمات التي تُنفذ بالأجهزة المتفجرة المرجحة بما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة، وفرض مراقبة فعالة على الدخول إلى المراكز الحضرية الرئيسية؛ (هـ) تحسين قدرة الجيش الوطني الصومالي على السيطرة على معظم المدن الكبرى في جنوب وسط الصومال بعدد كاف من الجنود (١٠ ٠٠٠) جيدي التدريب والتجهيز؛ (و) الاتفاق على نطاق واسع على الترتيبات الأمنية الرئيسية المتعلقة بدور الشرطة الصومالية ومهامها؛ (ز) توفير المعدات والدعم اللوجستي لما لا يقل عن ٤ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الصومالية للمساهمة في إجراء انتخابات سلمية والسهر على احترام القانون والنظام العام في ظروف أكثر أمناً؛ (ح) موافقة الحكومة الاتحادية على نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وتأييد شرائح هامة من السكان الصوماليين لذلك.

وسأواصل رصد التقدم المحرز بشأن هذه المعايير، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، وأوافي المجلس بأخر المستجدات في هذا الصدد في التقارير التي أعدها بانتظام.

الحالة الأمنية

يساورني قلق بالغ إزاء النتائج التي توصلت إليها البعثة المشتركة فيما يتعلق بالحالة الأمنية الراهنة في الصومال. فقد خلصت البعثة إلى وجود تهديد حقيقي بفقدان ما أُحرز خلال العام الماضي من تقدم سياسي وما تحقّق في السنوات الأخيرة من مكاسب عسكرية على حساب حركة الشباب.

وتشير النتائج التي توصلت إليها البعثة المشتركة إلى أن حركة الشباب عمدت منذ أيار/مايو ٢٠١٣ إلى تغيير أساليب نشاطاتها من الحرب التقليدية إلى الحرب غير المتناظرة في المناطق المستعادة، بما في ذلك العاصمة الصومالية. حيث تستهدف الحركة على وجه الخصوص الحكومة ومؤسسات الدولة والجهات الدولية العاملة في الصومال، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وأمام هذه التهديدات، وفي غياب عناصر التمكين ومضاعفات القوة التي من شأنها أن تسمح بشن هجوم طويل النفس على حركة الشباب، يكتفي الآن الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي بموقف دفاعي ثابت إلى حد بعيد. فكل ما هو متاح حالياً من إمكانيات موجه لحماية المواقع وطرق الإمداد، إلا أن هذه المواقع والطرق معرضة لخطر متزايد، حيث إن تراخي الحملة الهجومية ضد حركة الشباب يتيح للحركة الفرصة لتحضير هجمات معقدة أكثر جسارة.

ويؤدي تدهور الحالة الأمنية إلى مقتل العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، كما يهدد بنسف العملية السياسية الصومالية الهشة أصلاً، إذ يمنع الحكومة الاتحادية من القيام بمهامها الأساسية في بسط سلطتها وبناء الدولة. ويتعرض ممثلو الحكومة الاتحادية لمخاطر دائمة في أثناء عملهم على الدفع بالعملية السياسية قدماً وبناء مؤسسات الدولة. فقد نجح الرئيس حسن شيخ محمود حتى الآن من عدد من المحاولات للاعتداء على حياته.

ويشكل التحول الذي طرأ في الأساليب التي تتبعها حركة الشباب تحدياً كبيراً أيضاً لوجود المجتمع الدولي في الصومال الذي تعزز في الآونة الأخيرة. فالهجوم الذي تعرض له مجمع الأمم المتحدة المشترك في مقديشو في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ أضر كثيراً، حتى وإن كان ذلك لفترة محدودة، بقدرة فريق الأمم المتحدة القطري على وضع البرامج وتنفيذها ورصدها، ولا سيما في مقديشو. وتعوق القيود المفروضة على التنقل الوتيرة التي تستطيع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أن تنتشر وتقدم الدعم إلى نظرائها في الصومال وتعمل إلى جانبهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تترتب على هذه التهديدات آثار تمتد إلى خارج المنطقة. فالرعب الذي أحدثه الهجوم الذي وقع في مركز التسوق وستغيت في نيروبي، بين ٢١ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والذي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه، أكثر الأدلة إثارة للقلق، وآخر دليل على أن حركة الشباب قادرة على التخطيط لهجمات معقدة تهدد السلام والاستقرار في الصومال وخارجه، وعلى إجراء التدريبات والمضي إلى التنفيذ.

وما يتعين القيام به في القريب العاجل، بهدف استعادة زمام المبادرة وتجنب المزيد من الانتكاسات، هو استئناف الحملة العسكرية ضد حركة الشباب وجعلها أشد قوة. وسيطلب هذا الأمر تعزيز الدعم الدولي المقدم لقوات الأمن الوطني الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على أن بعض هذا الدعم سيكون مؤقتاً، حتى يتسنى إتمام العمليات الهجومية وإفساح المجال اللازم لمواصلة العملية السياسية وجهود بناء السلام. وفي الوقت نفسه، يتعين اتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة الذين يكلفهم مجلس الأمن بمساعدة الحكومة الاتحادية في الوفاء بمجموعة من المبادرات.

ولذلك فأنا أعرب عن تأييدي التام للتوصيات التالية المقدمة من البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة:

تعزيز قدرات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

أولاً، أؤيد تأييداً كاملاً توصية البعثة المشتركة المتعلقة بضرورة تقديم دعم محدد الأهداف إلى وحدات الجيش الوطني الصومالي في خط المواجهة التي تقوم بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولذلك، واستناداً إلى الاحتياجات من القوات، أوصي بأن يأذن مجلس الأمن لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كي يزود وحدات الجيش الوطني الصومالية المشاركة في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، في حدود ١٠ ٠٠٠ جندي، بمجموعة محدودة من مواد الدعم غير الفتاكة. وينبغي أن يكون ذلك على شاكلة الدعم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. والمقصود أن يوفر هذا الدعم المحدود قدرات التنقل والغذاء والوقود والخيام والدعم الطبي في ساحة العمليات، بهدف تعزيز قدرة الجنود تدريجياً على الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق المستعادة وتوسيعها. وإذا اعتمد في تمويل هذه التدابير على موارد من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، فمن شأن ذلك أن يبعث برسالة سياسية واضحة مفادها أن مجلس الأمن يقف بقوة وراء الجهود الصومالية الرامية إلى القضاء على التمرد في الصومال.

وفي الوقت نفسه، لا بد من الإسراع بزيادة قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتمكينها من العمل، جنباً إلى جنب مع القوات الصومالية، على توطيد الأمن في المزيد من المناطق في جنوب الصومال، ومن ثم حرمان حركة الشباب من فرصة حشد الموارد وتجنيد الأفراد بالقوة وتدريبهم على تنفيذ هجمات غير متناظرة. وفي هذا الصدد، أؤيد توصية البعثة المشتركة (أ) بأن يأذن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيادة محدودة في القوام الحالي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي المكونة من ١٧ ٧٣١ من الأفراد

النظاميين بإضافة ثلاث كتائب للمشاة تتألف في المجموع من ٢ ٥٥٠ جندياً، لفترة تتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهراً؛ (ب) وأن يقوم مجلس الأمن في مقابل ذلك بزيادة الحد الأقصى لعدد أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذين يُؤذن لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن يقدم لهم عناصر الدعم اللوجستي المشار إليها في الفقرة ٤ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣). ومن شأن ذلك أن يمكن بعثة الاتحاد الأفريقي من المشاركة في التخطيط مع القوات الصومالية ومساعدتها في استئناف الحملة العسكرية ضد حركة الشباب، والاحتفاظ بمزيد من الفعالية بالمناطق المنتزعة حديثاً، إلى حين تمكّن الجيش الوطني الصومالي من تولى تلك المهام بالاعتماد على قدراته الذاتية من خلال الدعم الثنائي المستمر، بالإضافة إلى التدابير الموصى بها الواردة أعلاه.

وأتفق مع ما خلصت إليه البعثة المشتركة من أنه ليس من الواقعي أن يُرجى من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحقيق الآثار المتوخاة من استئناف الحملة العسكرية دون حصولها على عتاد جوي. فالقوة في حاجة ماسة على وجه الخصوص إلى طائرات الهليكوبتر وغيرها من العوامل التمكينية التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢) والتي لم تُزوّد بها بعثة الاتحاد الأفريقي بعد. وإني أهاب بالدول الأعضاء الأفريقية وغير الأفريقية أن تبادر على وجه السرعة إلى تقديم العتاد اللازم الذي سبق لمجلس الأمن أن أذن بتوفير الدعم المتعلق به والمشمول بمجموعة عناصر الدعم التي قررتها الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى وحدات متخصصة لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من القيام على نحو فعال بدعم العملية الهجومية وتأمين المناطق المستعادة، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب الميداني للوحدات الصومالية التي تعمل إلى جانبها. ولذلك، أُويد توصية الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بأنه ينبغي، بالإضافة إلى القوات المشار إليها أعلاه البالغ قوامها ٢٠ ٢٨١ فرداً، (أ) أن يأذن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بنشر وحدات تمكينية يتألف مجموع قوامها من ١ ٨٤٥ من الأفراد النظاميين الإضافيين لدعم وحدات اللوجستيات والإشارة والهندسة وأمن الموانئ، وكذلك إنشاء أفرقة تدريب والخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها؛ (ب) وأن يقوم مجلس الأمن في مقابل ذلك بزيادة عدد الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي المأذون لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن يقدم لهم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المشار إليها في الفقرة ٤ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

وينبغي أن تُقدم جميع أشكال الدعم، سواء إلى قوات الأمن الوطني الصومالية أو إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في

مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (انظر -A/67/775-S/2013/110A/67/775). ويشمل ذلك إجراء تقييمات للمخاطر، وتحديد تدابير التخفيف من حدة المخاطر والاتفاق عليها، ورصد التنفيذ، على النحو المنصوص عليه في سياسة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه لكفالة استخدام الدعم المقدم في بناء جيش وطني صومالي أكثر مسؤولية وفعالية ومصداقية، انسجاماً مع المعايير الدولية.

وترمي هذه التوصيات إلى إحداث زيادة كبيرة، ولكن قصيرة الأجل، في قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الصومالي. فمن الضروري تعزيز قدرة القوات وإمكاناتها حتى تتمكن من تقليص قدرة حركة الشباب على الحصول على التمويل وتجنيد الأفراد وتدريبهم بالقوة، الأمر الذي من شأنه أن يهيئ البيئة الأمنية التمكينية التي تتطلبها الجهود السياسية وجهود بناء السلام المبذولة على الأمد البعيد في الصومال، وصولاً في نهاية المطاف إلى سحب الوجود الأمني الدولي. وسيتعين على بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي أن يعملوا على الرفع من مستوى التخطيط المشترك للعمليات على نحو يضمن اقتصاد الجهد وتنسيق العمليات على نحو سليم.

أمن موظفي الأمم المتحدة

تؤثر البيئة الأمنية الراهنة تأثيراً مباشراً على قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم السلطات والشعب الصوماليين في مقديشو وفي المناطق الأخرى. ويجب أن يكون أفراد الأمم المتحدة قادرين على العمل بفعالية في الصومال، بما في ذلك العمل جنباً إلى جنب مع نظرائهم الصوماليين، وأن يتنقلوا بحرية في مقديشو والمناطق المستعادة، من أجل تنفيذ الولايات المسندة إليهم. وكما أشرت في توصياتي الداعية إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (انظر S/2013/239)، يتطلب هذا الأمر ترتيبات أمنية إضافية تتيح لموظفينا أن يعملوا بأمان.

لذلك وتمشياً مع التقرير الذي أعدته البعثة المشتركة، أوصي (أ) بأن تُنشر فوراً، في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وحدة حراسة ثابتة تابعة للأمم المتحدة لتعزيز أمن مجمع البعثة داخل مطار مقديشو الدولي، وذلك في شكل وحدات تقدمها الدول الأعضاء، على أن توضع التفاصيل ذات الصلة فور اتخاذ قرار في هذا الاتجاه؛ (ب) وبأن تقدم الأمم المتحدة التدريب والمعدات لقوة خاصة مؤلفة من نحو ١٥٠ عنصراً يُختارون من صفوف الشرطة الصومالية لتمكين أفراد الأمم المتحدة من التحرك بأمان في مقديشو ولتأمين قوافل الأمم المتحدة إلى أن يحين الوقت الذي تكون فيه الحكومة الاتحادية الصومالية قادرة على القيام بهذه المهمة كاملة (ستمكن هذه القوة الخاصة أيضاً، وفقاً لما قرره الحكومة

الاتحادية، من التقدم نحو إنشاء قوة للشرطة الدبلوماسية الصومالية تكون قادرة على الاضطلاع بكامل المسؤوليات الملقاة على عاتق الصومال بوصفه بلداً مضيفاً يتولى توفير الأمن؛ وإلى أن تكون هذه القوة الخاصة جاهزة، ستظل الأمم المتحدة تعتمد على الترتيبات الحالية التي تربطها مع متعاقدين من القطاع الخاص؛ (ج) وبأن تتولى قوات الأمن الوطني الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي، الرد السريع على الحوادث الأمنية؛ وينبغي دعم قوات الأمن الصومالية التي تنفذ هذه التدخلات السريعة وتعزيزها على الصعيد الثنائي.

وإنني أرحب بتأكيد الاتحاد الأفريقي أن بعثة الاتحاد الأفريقي ستواصل تأمين المنطقة المحيطة بمطار مقديشو الدولي وتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة العاملين خارج العاصمة مقديشو. ومن المتوقع أن يفضي ما اقترح من زيادة في قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إن صدر الإذن بذلك، إلى توفير أعداد إضافية من القوات. وأوصي باستخدام هذه القوات لتأمين مطار مقديشو الدولي إلى أن تستقر الحالة الأمنية. ومع توسع عمليات الأمم المتحدة وفقاً للولايات الصادرة والاحتياجات الناشئة، سيكون من الضروري إعادة تقييم الترتيبات الأمنية في المناطق.

استنتاجات

أود أن أعرب عن تقديري العميق لمفوضية الاتحاد الأفريقي على روح التعاون والشراكة القوية التي ميزت هذه المهمة المشتركة ذات الأهمية، وكذلك للحكومة الاتحادية الصومالية وأعضاء مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الدوليين الآخرين، على مشاركة الجميع في أعمال الفريق المشترك.

ومهما كان الثناء فإنه سيظل قاصراً أمام التضحيات البطولية التي قدمتها القوات الصومالية والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا. فلنعمل يداً في يد كل ما في وسعنا لصون وتوسيع نطاق المكاسب التي تحققت بجهد جهيد على مدى أكثر من عقدين من الزمن في سبيل السلام والازدهار في الصومال.

إنه لمن الصعب، والعالم يمر بضائقة مالية، طلب المزيد من الموارد. فقد استثمر المجتمع الدولي الكثير في الصومال، وتحشم الصوماليون أنفسهم مخاطر استثنائية في سبيل السلام. ونحن الآن نقف جميعاً على مشارف فرصة قد لا تسنح ثانية لجيلنا لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال وتوطيد الاستقرار في المنطقة. بيد أن من مسؤوليتي أن أؤكد للمجلس أن استثمارنا المشترك، من دون الدعم الإضافي الموصى به في هذه الرسالة، معرض لخطر الفشل بسبب ما تأتيه حركة الشباب من أعمال غير مقبولة. ولهذا أناشد المجلس أن

يؤيد التوصيات السالفة الذكر التي ستمهد الطريق في نهاية المطاف لخروج جميع القوات الدولية.

فمن أجل إحراز التقدم السياسي وبناء السلام لا بد من حد أدنى من الأمن. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد أن الحالة الأمنية في الصومال لا يمكن معالجتها بالحل العسكري وحده. بل يجب الربط بين تحقيق الأهداف العسكرية وبين إحراز التقدم في الساحة السياسية ومجال حقوق الإنسان. وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها في الآونة الأخيرة الحكومة الاتحادية الصومالية في هذا الصدد، ولا سيما بدء أعمال مؤتمر رؤية عام ٢٠١٦، وإنشاء مجلس الأمن القومي، وإحداث الهياكل الوطنية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إضافة إلى جهود الانفتاح والمصالحة. وأود أن أشدد على أن الزيادة المقترحة في الدعم العسكري المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي ينبغي أن يكون مصحوباً بإحراز تقدم مطرد في إعادة تشكيل الدولة الصومالية وتحقيق الأهداف السياسية الرئيسية الواردة في إطار اتفاق الخطة الجديدة. وفي هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء على أن تفي بما قطعته على نفسها من تعهدات لمساعدة الصومال في جهودها الرامية إلى بناء الدولة وإحلال السلام.

وينبغي أن يقترن التقدم العسكري بالاستثمار في بناء قدرة المؤسسات المدنية على ضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. فبالترام مع الدعم الدولي المقدم لتحقيق الأهداف العسكرية، أحث الجهات الفاعلة السياسية الصومالية على إعطاء الأولوية للاتفاق على وجه السرعة على المبادئ العامة لطبيعة أعمال الشرطة في الصومال، تمسحاً مع الرؤية الاتحادية الصومالية. وأعرب عن تأييدي لتنفيذ التدابير الفورية التي حددتها البعثة المشتركة فيما يتعلق بدعم الشرطة في المناطق المستعادة من خلال الفريق العامل المعني بالشرطة. وأتوقع أيضاً أن يؤدي تنقيح مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي إلى تحديد تدابير إضافية تتعلق بعمل الشرطة، بالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية.

وستبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لدعم عملية السلام في الصومال من جميع هذه الجوانب تمسحاً مع الولاية التي يسندها إلينا المجلس. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن الجهد الجماعي الذي نبذله في الصومال يعتمد على إقامة شراكة غنية مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء، على غرار ما كان عليه الأمر طيلة سنوات كثيرة. وإنني أرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي بأن يوفر على وجه السرعة المزيد من الجنود والقدرات، وأذكر بالأهمية الحاسمة للتمويل المضمون والقار لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وأكرر الإعراب عن امتناني للاتحاد الأوروبي على دعمه الثابت لبعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال منذ إنشائها، والذي بدوره ما كان يمكن أن يتحقق التقدم الذي نراه اليوم. وأهيب بالدول الأعضاء أن تضاعف جهودها الرامية إلى تقاسم عبء تقديم الدعم إلى الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي. وأكرر التأكيد أيضاً على أهمية أن تقدم الدول الأعضاء، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، الدعم والمساعدة إلى قوات الأمن الوطني الصومالية على نحو جيد التنسيق.

إن أمامنا فرصة لكي نزيد من دعمنا للصومال، فلا تُفوتوها. فأى زيادة بسيطة في الاستثمار تقوم بها اليوم ستفضي إلى تعزيز ما ينعم به الصوماليون وجيرانهم والمجتمع الدولي من أمن في الحاضر القريب والمستقبل البعيد.

(توقيع) بان كي - مون